

بالبعد وهل يجوز ان يبرده بالملك وجهات
 عن ابي سعيد الاصمغري انه يجوز الشهادة
 فيه بالاستفاضة ويرى ذلك عن احمد والشافعي
 عن ابي اسحاق المروري انه لا يجوز وقال
 ابو حنيفة يجوز الشهادة في الملك بالاستفاضة
 ويجوز من جهة ثبوت اليد ويروي ذلك عن
 احمد وقال مالك تجوز الشهادة باليد خاصة
 في المدة البسيطة دون الملك فان كانت المدة من
 طويلة كعشر سنين فانوقها قطع له بالملك
 اذا كان المدعي حاضرا حال تصرفه فيها وخوثره له
 الا ان يكون المدعي غائبا او يحذف من سلطات
 ان عارضه **فصل** هل تقبل شهادة
 اهل الفرية بعضهم على بعض ام لا قال
 ابو حنيفة تقبل وقال مالك والشافعي
 لا تقبل وعن احمد روايتان كالمذهبيين وهل
 تقبل شهادتهم على المسلمين في الوصية في السفر
 خاصة اذا لم يوجد غيرهم ام لا قال ابو حنيفة
 ومالك والشافعي لا تقبل ويجوز ان بالله مع
 شهادتها انها ما خافا ولا بد لا ولاكتفا
 ولا غيرا وانما الوصية الرجل **فصل**
 اتفق الائمة على انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين

فيما عد الاسوال وحقوقها ثم اختلفوا في الاموال
 وحقوقها هل يصح الحكم فيها بالشاهد واليمين
 ام لا قال مالك والشافعي واحمد تصح وقال
 ابو حنيفة لا تصح وهل يحكم بالشاهد واليمين
 في العتق ام لا قال ابو حنيفة ومالك بن
 الشافعي لا يحكم به وعن احمد روايتان احدهما
 كقول الجماعة والاخرى يكتف العتق مع
 شاهدة ويحكم له بذلك وهل يحكم في الامو
 ال وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين
 ام لا قال مالك يحكم بذلك وقال الشافعي
 واحمد لا يحكم واذ حكم الحاكم بالشاهد واليمين
 ثم رجع الشاهد قال الشافعي يفرم الشا
 هد نصف المال وقال مالك واحمد يفرم الشا
 هد المال كله **فصل** هل تقبل شها
 العدو وعلى عدوه ام لا قال ابو حنيفة تقبل
 اذا لم تكن العداوة بينهم يخرج الى فسق وقال
 مالك والشافعي واحمد لا تقبل على الاطلاق
 وهل تقبل شهادة الوالد لولده والولد لوالده
 ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
 لا تقبل شهادة الوالدين من الطرفين الولدين
 ولا شهادة الولدين للوالدين المذكور والاناث

فيما